

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي: التجربة التونسية انموذجا

The security sector reform in Arab Spring countries: the case study of
Tunisia

علي مدوني Ali Madouni

جامعة محمد خيضر بسكرة

University of Mohamed Khaider Biskra, Faculty of Law and Political Science, Department
of Political Sciences

ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2021-10-03

تاريخ الاستلام: 2021-01-20

الملخص:

كان ظهور ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي؛ وبعد إسقاط الأنظمة السلطوية؛ بدءاً من تونس ومنها إلى مصر، ثم إلى ليبيا، اليمن، حدثاً مفصلياً أفرز حتمية إعادة النظر في القطاع الأمني من خلال إحداث إصلاحات فيه، ذلك لأنه لا يمكن إحراز أي انتقال ديمقراطي دون وضع حد للحصانة التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية، ومن أجل إزالة كل أشكال السلطوية. في دراستنا هذه؛ حاولنا التطرق إلى تجربة الإصلاح الأمني التونسية من خلال التوسع في معالجة خارطة الطريق خاصتها، والظروف والأوضاع المحيطة بهذه التجربة وكذا نتائجها، لأن إصلاح القطاع الأمني يعتبر جوهر أهداف ومطالب الثورات العربية، من بينها تونس.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، السلطوية، الإصلاح، القطاع الأمني، تونس.

Abstract:

The Emergence of the so-called “ the Arab Spring revolution”; and the collapse of the authoritarian regimes; that started in Tunisia, then Egypt, Libya and Yemen, are considered an articular event outlining the imperative to review the security sector through making reforms in it. Thus, the democratic transformation cannot be achieved without limiting the immunity of the security services and removing all forms of authoritarianism. In our study, we tried to examine the security reforms’ experience in Tunisia through the expansion in treating its road map, circumstances, and situations that surround this experience and also its results, because reforming the security sector is the cornerstone of the goals of the demands of Arab revolutions ‘among them Tunisia.

Keywords: Arab Spring, authoritarianism , reform, the security sector, Tunisia.

مقدمة:

مؤسسات أمنية فعالة، خاضعة للمساءلة وتعمل تحت سيطرة مدنية في إطار سيادة القانون وحقوق الانسان، وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2013 عن رؤيته لتعزيز دعم بعثات الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني، وأكد مجلس الأمن الدولي أيضاً أنّ إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع هو أمر حاسم لتوطيد السلام والاستقرار، وتعزيز جهود الحد من الفقر، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، وبسط سلطة الدولة الشرعية، ومنع البلدان من الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع. وتعد الإرادة السياسية للسلطات الوطنية عاملاً حاسماً لتحقيق التقدم في إصلاح قطاع الأمن.

يعتبر الأمن عاملاً أساسياً في تقدم الدول وازدهارها، فالأمن هو شعور الأفراد بالطمأنينة والسلام؛ وممارسة الحياة بشكل طبيعي. وللأمن داخل المجتمع أثر فعال وأهمية كبرى تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، لذلك يعتبر إصلاح القطاع الأمني الأداة الشاملة لإصلاح كل القطاعات الأخرى في الدول النامية الخارجة من النزاعات، أو لتطویر احتياجات الأمن البشري لسكانها، وهو أحد العناصر الأساسية لبناء وحفظ السلام المتعدد الأبعاد، ويعتبر هذا الإصلاح ضرورياً لمعالجة الصراع ومشاكل التنمية وبناء أسس سلام طويلة المدى. ويهدف إصلاح القطاع الأمني إلى ضمان أن يعيش الأشخاص بشكل أكثر أماناً من خلال

الأول: الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط منها:

- يجب أن يكون الأمن دائما.
 - يجب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات.
 - يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.
- الثاني: الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
 - هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
 - هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.³
- اصطلاحا:** يعرف ميكائيل ديليون MICHAEL DILLON الأمن على أنه " مفهوم مزدوج؛ إذ لا يعني فقط وسيلةً للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره ، وبما أن الأمن أوجده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض ، يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن، ما عبّر عنه ديليون IN SECURITY DILLON.⁴

ويرى كينيث والتز KENNETH WALTZ أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد THREAT وقد اعتبر أن الدراسات الأمنية هي تلك الدراسات التي تدرس التهديد.

بينما عرفه ريتشارد أولمن على أنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما، أو أمام مسيرتي التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية وغير حكومية)⁵. وعرفه والتر ليبمان WALTER LIPPMAN على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها.⁶

ويمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو الشعور بالاطمئنان وعدم الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء أكانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة، كما يشير الأمن إلى معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي؛ أي التماسك بين فئات الشعب وحماية المصالح سواء كانت

ولقد اتخذ مجلس الأمن في هذا الشأن القرار رقم 2151 في أبريل/ نيسان 2014. وهو يعتبر أول قرار مستقل بشأن إصلاح قطاع الأمن، وجاء مشتملا على 20 بنداً.

وقد شكل إصلاح القطاع الأمني تحديا حقيقيا، ورهانا محوريا في بلدان الربيع العربي، خاصة بعد سقوط الكثير من الأنظمة التي كانت تعرف قبل ذلك بكونها أنظمة أمنية بإمتهاد على غرار النظامين التونسي والمصري.

ومن خلال كل هذه الاعتبارات، انطلق مقالنا من تساؤل رئيسي لإشكالية الدراسة والذي يتمحور حول السؤال التالي: **كيف يمكن تحديد أهم أبعاد ومحددات إصلاح القطاع الأمني في تونس في ظل مختلف التحديات التي فرضتها ظروف الربيع العربي بالمنطقة ؟**

الفرض العلمي: إصلاح القطاع الأمني في تونس يتطلب إصلاحا شاملا للدولة

المنهج المتبع: اتبعنا في هذا المقال المنهج المقارن من خلال التركيز على عرض أهم أوجه التشابه والاختلاف بين محددات إصلاح القطاع الأمني في بعض بلدان الربيع العربي، ثم التركيز بعد ذلك على التجربة التونسية كدراسة للحالة.

المحور الأول: مفهوم الامن- إصلاح القطاع الأمني:

أولاً- مفهوم الأمن:

لغة: اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينتج عنه راحة فيالنفوس: إذ نجد قوله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش: 3/4)¹ ، وقوله تعالى أيضا: " وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا" (النور: 55). فهذا دليل على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند العرب في فترة حديثة وقد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أمد بعيد، كما أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف². وترجع الكلمة الانجليزية SECURITY إلى أصلها اللاتيني CURA/SECURITAS المستنبطة من الكلمة المركبة CURA, SINE حيث تعني: بدون، CURA التي أصلها CURIO اضطراب ومنه تعني SINE CURA, "بدون اضطراب". كما ورد المفهوم في القاموس الانجليزي OXFORD بمعنيين هما:

مصلحة الجمارك وقوات حرس الحدود والقوات شبه العسكرية النظامية منها وغير النظامية (إن وُجِدَت). وقد شكلت العناصر المشار إليها ركائز إصلاح القطاع الأمني، وأيضاً جوهر نجاح التحول الديمقراطي في بلدان عديدة. ففي إسبانيا، تم اتخاذ مثل هذه الخطوات تدريجياً بعد وفاة الدكتاتور الجنرال فرانيسكو فرانكو في نوفمبر/تشرين الثاني 1975، مما أدى إلى انتقال السلطة إلى الحزب الاشتراكي بعد انتخابات تاريخية عام 1982 وقيادته لعملية إصلاح شاملة للمؤسسات الأمنية والعسكرية. وفي جنوب أفريقيا، قدمت "الأوراق البيضاء" برنامج إصلاح شامل للدفاع الوطني في أكتوبر/تشرين الأول 1994. وشمل هذا البرنامج إنشاء هوية مهنية جديدة لأفراد المخابرات جنبا إلى جنب مع وضع ميثاق شرف يؤكد على الالتزام بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتمسك بمبدأ الحياد السياسي. وفي إندونيسيا شدد "العهد الجديد" - وهو برنامج إصلاحي مثل إطارا شاملا لعملية التحول الديمقراطي - على إلغاء عسكرة الشرطة، وعلى الرقابة البرلمانية على الأجهزة الأمنية. وفُجِل هذا الإجراء الأخير في عهد الرئيس عبد الرحمن وحييد (1999-2000)، وتمخض في النهاية عن ثلاث لجان برلمانية تراقب أداء أجهزة الأمن الإندونيسية. وفي جورجيا، جرت عملية إلغاء عسكرة الشرطة بشكل جزئي بين عامي 2004 و2005. وتولى مناصب وزير الداخلية ونائب وزير الداخلية ورئيس جهاز الاستخبارات الداخلية؛ سياسيون مدنيون. كما وقّعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم لمراقبة مراكز الاحتجاز والسجون مع عدد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة. وفي تشيلي، بعد الحقبة القمعية تحت حكم الجنرال أوغستو بينوشيه (1973-1990)، وافق مجلس الشيوخ على إنشاء وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية في عام 2003. ووفقاً لقانون تمّ سنه في عام 2004، يتعين على جميع الأجهزة الأمنية تقديم المعلومات لتلك الوكالة التي بدورها تنقل المعلومات إلى البرلمان.

وبعيداً عن الحالات الانتقالية المُعقّدة السابق ذكرها، فإن أجهزة الأمن ذات المهنة العالية في الديمقراطيات الراسخة تتم مراقبتها من قبل العديد من الهيئات، كما هو الحال مع لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني، أو لجنة مراقبة الاستخبارات الأمنية في

مصالح الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات.⁷

ثانياً: خصائص الأمن:

- **النسبية:** إن سعي الدولة إلى تحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكّلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية: كالمنظمات الدولية، قد يكون أمن دولة معينة ذات طابع إقليمي، وقد يكون دولياً، وعليه، فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعاً لشدة التغير في البيئة الخارجية.⁸

- **الانعكاسية:** وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها إلى الوصول لهدف أعمق وهو الحفاظ على المصالح وقيم معينة لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديداً لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة.

- **الديناميكية:** يتخذ الأمن مفهوماً مرناً باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفاً إيجابياً معها، فالأمن ليس مفهوماً جامداً ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن صفة الركود والتوقف.⁹

المحور الثاني: مفهوم إصلاح القطاع الأمني:

يشير مفهوم الإصلاح حسب موسوعة السياسة إلى ذلك التعديل أو التطوير غير الجذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلاف للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها.¹⁰

يمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه تحوّل للنظام الأمني -يشمل جميع مؤسساته وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها وأهدافها- بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقاً مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء.

وتتأصل جزء من فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم "الأمن الإنساني"، ليصبح الهدف الرئيسي للجهاز هو تأمين المواطن الفرد. ويجب أن يشمل إصلاح قطاع الأمن جميع أفرع هذا القطاع بدءاً من القوات المسلحة، مروراً بقوات الأمن والاستخبارات الداخلية والخارجية، ووصولاً إلى

للضغط من أجل تعزيز المساءلة من خلال مبادرات لإنشاء آليات مراقبة مستقلة وتغيير القوانين.

أما على المستوى الدولي فقد اختارت الأمم المتحدة ثلاثة خبراء لوضع تصور لحالة قطاع الأمن وسبل إصلاحه في المراحل الانتقالية. وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة جزءاً من التقرير بهذا الشأن بعنوان "القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات".

أما فيما يتعلق بركن تحسين الخدمات الأمنية، فكانت هناك حاجة ملحة لتعزيز بناء القدرات من خلال تحسين تدريب الشرطة وتنمية أداء موظفيها وتعديل سياسات شؤون العاملين بها وإضفاء الطابع المدني عليها، من خلال إجراءات معينة تبدأ من ضمان قيادة جديدة للشرطة وتنتهي ببناء هوية جديدة غير مُسيّسة وغير مُعسكرة تقوم على أساس ثقافة الكفاءة والمهنية.¹⁴

المحور الثالث: مشروع القطاع الأمني في تونس:

يواجه التونسيون تحدياً كبيراً يتمثل في الجمع بين إنجاز مهام الانتقال نحو ديمقراطية ناجحة وتوفير شروط الاستقرار السياسي والمناخ الآمن بعد أن أرغموا لمدة طويلة على مقايضة الاستقرار والأمن بإرجاء تحقيق مطالب الديمقراطية والحرية، لكن اليوم تختلف آراء التونسيين حول أن تحقيق أهداف الثورة يمر عبر النجاح في إرساء الديمقراطية وإشاعة الأمن وبناء دولة القانون.¹⁵

***الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس بعد الثورة:**

تعتبر تونس دولة صغيرة قليلة السكان تقع في شمال أفريقيا ومتجانسة دينياً وعرقياً بنسبة كبيرة، لديها اتجاه اقتصادي حر، وطبقة عمالية متعلمة ومهمة، تشجع تمكين المرأة.

ولقد شهدت تونس في ظرف سنة تطورات سياسية على غاية من الأهمية، لعل من أبرزها قيام الثورة وطرد الدكتاتور، وحل الحزب الحاكم وإطلاق الحريات، وإضعاف سلطة الداخلية ووصول حزب حركة النهضة الإسلامي إلى السلطة، بعد انتخابات حرة، كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، لكن في نفس الوقت تعمقت الأزمة الاجتماعية وساءت أحوال الطبقات الشعبية أكثر من ذي قبل، خاصة نتيجة استفحال أزمة التشغيل، حيث بلغ معدل البطالة 18,5%، أما الفقر المدقع فهو يصيب ربع

البرلمان الكندي. وعادة ما تمتلك هذه اللجان سلطة الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطة أجهزة الاستخبارات وتقديم تقارير بشأنها إلى الحكومة أو البرلمان أو للشعب.¹¹

وقد ظهر إصلاح القطاع الأمني للمرة الأولى في التسعينيات من القرن العشرين في شرق أوروبا، وهو يشير في الغالب إلى العملية المستخدمة لإصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني في دولة ما، وهو يعتبر بمثابة الرد على موقف لا يتمكن فيه القطاع الأمني الذي يعاني خلال من توفير الأمن للدولة وشعبها بشكل فعال، وبما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون القطاع الأمني ذاته مصدراً لشيوع عدم الأمان بسبب السياسات أو الممارسات التمييزية والمسيئة. فالعمليات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني تهدف إلى تحسين مستوى توفير خدمات الأمان والعدل الفعالة والقوية من خلال مؤسسات القطاع الأمني التي يمكن محاسبتها من خلال الدولة وشعبها كما تعمل في إطار الإدارة الديمقراطية، بدون أي تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق البشر وسيادة القانون.¹²

ويمكن وصف إصلاح القطاع الأمني بأنه تحول للنظام الأمني -يشمل جميع مؤسساته وأدواره ومسؤولياته وإجراءاتها وأهدافها- بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقاً مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء، ويتأصل جزء من فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم "الأمن الإنساني" ليصبح الهدف الرئيسي للجهاز هو تأمين المواطن الفرد، وتتناقض هذه الفكرة بوضوح مع دور أجهزة الأمن قبل الانتفاضات، حيث كان التهديد اليومي المحلي للمواطنين الملتزمين بالقانون هو دأب أجهزة أمن بن علي ومبارك والقذافي.¹³

وهناك ركنان رئيسيان لعمليات إصلاح القطاع الأمني تمّ التركيز عليهما في فترة التحول التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا بين عامي 2011 و2013، وهما:

- إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني.

- تحسين الخدمات الأمنية والعدلية.

ولتحقيق هذه الأركان قُدمت عدة مبادرات وخطط لتحسين وسائل الرقابة والمساءلة، فعلى المستوى المحلي، تحركت بعض قوى المجتمع المدني الفاعلة وبعض الضباط

-في خطوة نحو الإصلاح الأمني وقع إلقاء القبض على بعض القياديين الأمنيين المتهمين بإصدار الأوامر بإطلاق الرصاص الحي ضد المتظاهرين ووقع استدعاء آخرين للتحقيق معهم أمام القضاء العسكري.

-كما أحيل أيضا عدد من المسؤولين الأمنيين إما على التقاعد الوجوبي أو التقاعد العادي، ووقع تعيين مسؤولين جدد على رأس بعض الإدارات الأمنية العامة التابعة للوزارة في محاولة أولى لتلميع صورة وزارة الداخلية لدى الأمن العام، ووقع إلغاء مرفق الأمن الجامعي بعد أن كانت مراكز البوليس ملتصقة كالورم الخبيث بكبد الحرم الجامعي.

-وفي مبادرة فريدة من نوعها وذات بعد رمزي، فتحت وزارة الداخلية بتاريخ 07 أكتوبر 2011 زنانات التعذيب التابعة لها أمام وسائل الإعلام وتلاميذ المدارس كتعبير عن إرادة القطع مع الماضي الأسود للجهاز الأمني التونسي.¹⁹

-وفي إطار تلميع صورة الوزارة ومحاولة الظهور بشكل جديد تم تغيير الأزياء النظامية لإطارات الوزارة وأعوانها، كما وقع استبدال السيارات الأمنية بأخرى جديدة وبألوان مغايرة ووقع أيضا إصلاح هندسة كثير من المراكز الأمنية، وتغيرت طريقة الاستقبال والمعاملة بها وأدى إلى ردم جزء من الهوة السحيقة التي كانت تفصل رجل الأمن عن المواطن. وللتعبير عن جديتها في السعي إلى إصلاح المنظومة الأمنية، تحول وفد يمثل المؤسسات الأمنية والوزارية التونسية بالإضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني والإعلام إلى سويسرا أيام 14 و15 أبريل 2011 بدعوة من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة لمناقشة تصورات الإصلاح في القطاع الأمني والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وقد عبّر مدير البرنامج بمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أن هذا اللقاء يشكل سابقة باجتماع كل من الممثلين الحكوميين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني حول طاولة نقاش واحدة، لمناقشة موضوع أممي كان يمثل أحد الطابوهات (أو المواضيع الممنوع الخوض فيها علانية) قبل أربعة أشهر فقط.

*رسم خارطة القطاع الأمني لتونس بعد الثورة

سيكون إصلاح القطاع الأمني أمرا حيويا لبناء الثقة في الحكومة ومؤسساتها الأمنية، ومحوريا لبناء حرس وطني يؤمن عقدا اجتماعيا جديدا بين الشعب التونسي وحكومته، وذلك من خلال رسم خريطة للقطاع الأمني في

السكان، خاصة منهم سكان الأقاليم الداخلية، أما النشاط الاقتصادي فقد شهد بدوره ركودا واضحا تجلى في تدهور نسبة النمو إلى مستوى الصفر، تراجع الاستثمار ومؤشر الإنتاج الصناعي، ما أصبح يهدد بقرب اندلاع أزمة اقتصادية والتي لن تزيد الوضع العام إلا تدهورا وتعقيدا.¹⁶

لقد تعددت مظاهر الانفلات وتدهور الأوضاع الأمنية وأصبح الأمر لا يطاق بالرغم من مجهودات حكومة الجبالي للسيطرة على الوضع ومجهودات المؤسسة الأمنية والعسكرية: للحد من عمليات تهريب الأسلحة حسب ما ذكرته وسائل الإعلام وعمليات ترويع المواد المخدرة التي تهدد الشباب التونسي، إلى عمليات السطو المسلح على الممتلكات العامة والخاصة، ووصل الأمر إلى عملية اغتيال شكري بلعيد إحدى الشخصيات الوطنية.¹⁷

وبعد الثورة، ترسخت قناعتين اثنتين لدى الجميع في تونس: الأولى أن المؤسسة الأمنية تعيش أزمة حادة، والثانية أنه لا سبيل لتحقيق انتقال ديمقراطي دون مساهمة فاعلة وإيجابية للمؤسسة الأمنية، لذلك تسعى حكومة محمد الغنوشي الثانية إلى ضرورة السعي لإصلاح المنظومة الأمنية، وقد شملت الإصلاحات مستويات ثلاث من بينها:

واجهات الإصلاح تمثلت في تعيين القاضي فرحات الراجحي على رأس وزارة الداخلية، هذا الرجل كان ثوريا في سلوكه وفي قراراته، ففي وقت وجيز اتخذ عدة قرارات تمثلت فيما يلي:

*اتخاذ قرار تجميد نشاط حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ثم لم يلبث أن تقدم بطلب إلى المحكمة الابتدائية بتونس لحله، وهو ما وقع فعلا بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 09 مارس 2011

-إصدار قرار يقضي بإلغاء إدارة أمن الدولة والقطيعة نهائيا مع كل ما من شأنه أن يندرج بأي شكل من الأشكال، تحت منطوق البوليس السياسي من حيث الهيكلة والمهام والممارسات.¹⁸

-أكد سعيه نحو الإصلاح حينما اتخذ قرارا بإيقاف وزير الداخلية الأسبق رفيق بالحاج قاسم ثم وفي خطوة جريئة قام بعزل 42 من كبار المسؤولين، لكن هذا القرار جعله يفقد السيطرة على الوزارة وعجل برحيله.

علمها وعلى ميزانيتها، وسيطلب هذا النظام مؤسسة المراقبة وتعديل العمليات والإجراءات الملائمة لإشراف الخارجي، وتدرك الوزارة الحاجة إلى المراقبة، وهو ما يوحى بأنها لن تقاوم هذه التغييرات. وتتضمن الإصلاحات المحتملة الأخرى إشراك المدنيين والمسؤولين العسكريين في صياغة الإستراتيجيات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي، وهو دور لم يقم به القادة العسكريون أثناء حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

-وزارة الداخلية: تعد وزارة الداخلية الصندوق الأسود لقطاع الأمن التونسي الذي يضرب به المثل ويتوقف الإصلاح السياسي الناجح في تونس في نهاية المطاف على إنشاء رقابة مدنية منتخبة ديمقراطياً على هذه الوزارة ويصف نشطاء حقوق الإنسان العلاقة الحالية بين وزير الداخلية العريض ووزارته بأنها "حرب" أكدت حالة التنافر التي حصلت بين وزير الداخلية ومدير إحدى قوات الأمن التابعة للوزارة في يناير 2012، بشكل كبير على هذه النقطة. فقد فكر العريض في عزل منصف العجيجي مدير قوات التدخل في منصبه وهو المتهم سابقاً بإطلاق النار على المتظاهرين في منطقة ثالثة أثناء الثورة، إلا أن للعجيجي ولاء حوالي 12000 شرطياً من معسكر أبو شوشة، الذين منعوا الوصول إلى المدير المتهم ثم قاموا بتنظيم إضراب عند محاولة عزله في جميع أنحاء تونس، تركت المؤسسات الرئيسية دون وجود للأمن.²³

-وزارة العدل: تتولى وزارة العدل الإشراف على تطبيق القانون التونسي والنظام القضائي وخدمات المقاضاة والإدارة العامة للسجون والتأهيل، وتعد الشرطة القضائية التي تقوم بإجراء التحقيقات وتجهيز التقارير للنيابة جزءاً من وزارة العدل، إلا أنها تعمل في المحاكم وقد اعتمد نظام بن علي على مجموعة من القضاة والمحامين المدعين العامين الفاسدين لفرض الأحكام قبل المحاكمة وحماية النظام، ويعكس وزارة الداخلية يتم عزل القضاة والمدعين المعروفين بفسادهم وهو ما يشكل بداية واعدة نحو الإصلاح الأمني.²⁴ اقترحت جمعية المحامين الشبان ونقابة المحامين إجراء إصلاحات على كل من النظام القضائي ودور الشرطة القضائية، وكان من بين التوصيات السماح للمحامين بالحضور أثناء التحقيقات التي تتم من قبل الشرطة القضائية. وفي يناير 2012 التقى ممثلو الجمعية مع وزير

تونس القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والوكالات الاستخباراتية ووزارات الدفاع والداخلية والعدل والجمعية التأسيسية الوطنية وبتقييم حالة جهود الإصلاح التي يتم تنفيذها حالياً.²⁰

-القوات المسلحة: أطلقت الإطاحة بالرئيس بن علي في عام 2011 عملية إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي بعيداً عن الدولة البوليسية، إذ بدأ الجيش الذي يعاني تاريخياً من نقص التمويل والتجهيز يشهد تحسن وضعه وقد أجبرت التهديدات الأمنية المتزايدة في تونس الحكومات المتعاقبة على زيادة ميزانية الجيش وتجهيزاته وروابطه الدولية وقدراته المؤسسية ونفوذه السياسي.²¹

-قوات الأمن الداخلية: تتضمن قوات الأمن الداخلية التي تسيطر عليها وزارة الداخلية، الشرطة والحرس الوطني والشرطة القضائية التي تعمل في وزارة العدل والمحاكم إلا أن وزارة الداخلية تشرف عليها. (وقوات التدخل) قوات الأسلحة والأساليب الخاصة (وقوات الحرس الرئاسي). وتتسم قوات الأمن الداخلي بالتعقيد الشديد، ويبقى المخطط التنظيمي لوزارة الداخلية سرياً، وهو ما يعقد مهمة رسم خريطة هياكل الأمن الداخلي التي يتحكم بها فضلاً عن آليات الإشراف داخل الوزارة.²²

-وزارة الدفاع: تحددت مهمة الإشراف على القوات المسلحة التونسية وإدارتها بوزارة الدفاع الوطني التي يرأسها وزير دفاع مدني، ووزارة الدفاع الوطني هي مؤسسة مدنية بالكامل تقريباً ولها مسؤولية رئيسية تتمثل في تنفيذ القرارات السياسية فيما يتعلق بالفروع النظامية ويعمل رئيس أركان القوات المسلحة كمستشار رئيس لوزير الدفاع ويرأس رؤساء أركان الأسلحة الثلاث، الجيش والقوات الجوية والبحرية، الأسلحة الخاصة بهم إلا أنهم لا يتبعون أركان حرب موحد، ويتولى رئيس أركان القوات المسلحة مسؤولية التنسيق بين الأسلحة وتحدد الصلاحيات الخاصة بالوزير بموجب المرسوم الرئاسي لعام 1975، والذي ينص على أن وزير الدفاع ينفذ أوامر رئيس الجمهورية الذي يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة كما هو الحال مع القوات المسلحة، فإن نطاق إصلاح وزارة الدفاع الوطني صغير إلى حد ما.

وستكون الوزارة في حاجة إلى التأقلم مع النظام الديمقراطي للحكم الذي يتضمن إشرافاً ومراقبة من اللجان البرلمانية

- الإصلاحات الهيكلية والقانونية، وتشمل إعادة تأهيل المؤسسات القانونية والآليات التي تنفذها القانون.
- الاهتمام برجل الأمن ورعايته وحمايته أثناء أدائه لمهامه. فرجل الأمن هو حجر الزاوية في العملية الأمنية، والاهتمام به وإدارته بأسلوب يتلاءم مع التطورات المتلاحقة في المجال الإداري والأمني؛ سيؤتي ثماره مستقبلاً.
- دور البرلمان وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن وضرورة سنّ القوانين اللازمة لضمان التحقيق العادل في أية انتهاكات لحقوق الإنسان، ومعاقبة مُرتكبيها.²⁹

المحور الرابع: المحطات التي مرت بها عملية الإصلاح في

تونس:

أولاً: السياق الأمني والسياسي لقضية الإصلاح:

رغم أن تونس لديها مساحة صغيرة، وسكان متعلمين ومتجانسون نسبياً، وتشجع حقوق المرأة. لكن في الوقت نفسه، م تفلت تونس من كونها "غرفة صدى للنزاعات الإيديولوجية التي تهم المنطقة"، بما في ذلك التنافس بين الإسلاميين والعلمانيين واليساريين الاقتصاديين والجماعات المؤيدة لقطاع الأعمال والليبراليين والسلطويين، وزاد من حدة الصراع تصاعد الإرهاب بعد الثورة، وقد قام الجيش بدور بارز في مكافحة الإرهاب وأمن الحدود. ويبقى الجيش شعبياً ولكن تفويضه الموسع قد يخاطر بالإفراط في استعمال القوة.³⁰

كما واجهت المؤسسة الأمنية منذ اندلاع الثورة وبخاصة منذ تصاعد خطر الإرهاب ووتيرة العنف خلال العام 2013 ، تحدياً كبيراً على مستوى تجديد قياداتها وهيكلها وتنظيمها وقدراتها على مجابهة كل المخاطر، وهذا الأمر وإن كان منتظراً بحكم مقتضيات الانتقال الديمقراطي وما يفرضه من إصلاحات هيكلية عاجلة على المؤسسة الأمنية (من مراجعة المهام ، وإرساء آليات الرقابة، والإشراف والمساءلة) وتعزيز السلوك الديمقراطي في المؤسسة الأمنية وتعزيز القدرات الميدانية والمهنية، إن كل هذه التحديات تسهم في تعميق الحوار حول إصلاح قطاع الأمن نحو تغيير جذري على مستوى العقلية والمهام والممارسات و الهياكل،

العدل الذي أخبرهم وفقاً لتقارير أنه ليس من الممكن التخلي عن نظام مبني على التحقيق ويستلزم إصلاح النظام القضائي والشرطة على نحو مقترح، تدريب الشرطة على القيام بتحقيقات حقيقية، ونقل الشرطة القضائية إلى وزارة العدل، وتدريب المحامين على الدفاع عن موكلهم أثناء التحقيق، وقد استنتج الممثلون بان العقبان المؤسسة الهائلة والقيود الزمنية تحد من إرادة إجراء إصلاح سياسي جاد.²⁵

-الجمعية التأسيسية الوطنية: أثناء الفترة الانتقالية؛ تعد الجمعية التأسيسية الوطنية المكونة من 2017 مقعداً من الهيئة التشريعية التونسية، وتملك تفويضاً واضحاً بصياغة دستور جديد لتونس أثناء عام 2012، إلا أن الأقل وضوحاً هو تفويض الحكومة المؤقتة لإجراء الإصلاح، إن موافقة الجمعية التأسيسية على الحكومة الانتقالية برئاسة حمادي الجبالي لا يشمل بالضرورة تفويضاً بإصلاح الحكومة أو قطاع الأمن قبل صياغة دستور جديد. وفي فبراير 2012 ، أعلن الجبالي أنه لن يتم إجراء الانتخابات حتى عام 2012، وقد أعربت جماعات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة عن مخاوفها بشأن التفويض المفتوح للحكومة وطالب الباجي قائد السبسي الجمعية التأسيسية الوطنية باحترام التفويض بصياغة الدستور والتجهيز للانتخابات بحلول 23 أكتوبر من نفس السنة ، أو قبله.²⁶ حيث يمكن أن يشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العديدة داخل الشعب، والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية وهو ما يعني أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي.²⁷

وأحرزت الجمعية التأسيسية بعض التقدم وتبنى اعضائها دستورا مصغرا في ديسمبر 2011 يحدد سلطة الحكومة والبرلمان اكتمال الدستور الجديد، وفي منتصف جانفي وافق اعضائها على قوانين داخلية لتحكم عملية صياغة الدستور. كما ان قواعد الشفافية التي تم تبنيها مشجعة بشكل خاص ووفقا للبيد 62 تكون المعلومات العامة هي القاعدة والسرية هي الاستثناء، ويرجع الامر لأعضاء اللجنة لتقرير متى يتم اجراء استثناءات.²⁸

ويشمل إصلاح القطاع الأمني المجالات التالية:

يعني ضرورة مشاركة مُنوعة من خبراء أمنيين وغير أمنيين.

32

ثانياً: الإطار المؤسسي لعملية الإصلاح:

تحتاج الحوكمة الأمنية إلى رؤية استراتيجية واضحة تجاه ما تسعى إلى تحقيقه من عملية إصلاح المنظومة الأمنية، وليس غريباً بل هو طبيعي أن تواجه جهود الإصلاح مصاعب في تغيير الرؤى الراسخة وطرق العمل، وقد تعلمنا من تجارب المقارنة في هذا السياق أن دول الانتقال الديمقراطي تميل أكثر إلى القيام بتغييرات جزئية على أجهزتها الأمنية وخارجة عن السياق العام لإصلاح المؤسسة وتطويرها، فبعد مرور ثلاث سنوات على الانتقال الديمقراطي لم يرق الجدل حول مسألة الأمن في تونس إلى درجة النضج المطلوب فمن الواضح أن البلاد وعلى رأسها المؤسسات الأمنية لاتزال تضم جراحها ولم تتخلص بعد من رواسب الماضي، فالرؤى التي تم تداولها حالياً في موضوع المؤسسة الأمنية وإصلاحها وإن كانت رؤى جادة إلا أنها لاتزال في مرحلة بدائية.³³

ثالثاً: المستوى القانوني والدستوري لعملية الإصلاح الأمني:

إن الحديث عن الأمن في إطار تصور يستند إلى معطى سياسي وقانوني أساسي وهو أن السلطة العسكرية تخضع إلى السلطة المدنية في الدولة، فالرهان يتعلق بمؤسسات المجتمع وبموازن القوى في داخله، باحتكار استخدام المشرع لوسائل الإكراه المادي بما فيها القوى المسلحة بهدف حماية مصالح هذا المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية والحديث عن المؤسسة الديمقراطية تقتضيه طبيعة المرحلة ذاتها، إذ هي مرحلة تأسيس للديمقراطية في ظل نظام جمهوري تشاركي تركز فيه عملية علوية السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطياً وتقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحياته وتكون فيه الحوكمة الرشيدة من مرتكزات الدولة ودعائم المجتمع.³⁴

وفي الأخير وكنقد لمدى نجاعة إصلاح القطاع الأمني في دول الربيع العربي، فلم تقترب دول الربيع العربي من أي من الحالات السابق ذكرها فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني،

وتبقى كل هذه المفارقات قائمة في مدى اعتبار الأزمات التي يمر بها قطاع الأمن فرص لمراجعة سياسية وهيكلية وقانونية وعملية من عدمها لأن كل أزمة تفرض تحدياً على المؤسسة الأمنية.³¹

ولا يمكن الحديث عن عملية إصلاح الأجهزة الأمنية دون التطرق إلى إشكالية الرقابة المدنية والديمقراطية على هذه الأجهزة، وأفاق هذه الرقابة وتحدياتها الحتمية، فمن ناحية، تضمن تلك الرقابة إنجاح عملية التحوّل الديمقراطي، ومن ناحية أخرى، يبرهن خللها على تعثر عملية الانتقال نحو نظام سياسي أكثر ديمقراطية.

فالنقابات الأمنية في تونس حققت إنجازات عدّة كخطوة في اتجاه إنجاز تحوّل ديمقراطي أكثر شمولاً. رغم التحديات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني من زاوية تكريس الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية. وفي هذا الصدد، تشير الورقة إلى الانعكاسات الإيجابية لمنح الحق النقابي لرجال الأمن، إذ ساهمت تلك الخطوة في تقديم تصوّرات ومقترحات لإصلاح المنظومة الأمنية، إلى جانب خلق أرضية للتواصل بين الأمنيين والمواطنين من خلال الندوات الصحفية والمؤتمرات التي تنظّمها هذه النقابات، ممّا خلق نوعاً من الصراع الداخلي في وزارة الداخلية بخصوص القضايا الحساسة والمهمة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى نقص الخبرة، وقصر عمر التجربة النقابية لدى ممثلي هذا القطاع، واستقلال النقابات الأمنية عن الاتحاد العام التونسي للشغل؛ إلى أخطاء ارتكبتها تلك النقابات، وصلت بها إلى حدّ الانفلات الذي يتعارض مع مبدأ انضباط الأمنيين. وهو أمر يزداد تعقيداً في ظلّ الأوضاع الراهنة، وتأثير الصراعات السياسية على مواقف بعض النقابيين الأمنيين. ومع ذلك، فإنّ المطالبة بشراكة ممثلي المجتمع المدني ومن بينهم النقابات الأمنية في تقديم مقترحاتهم لإصلاح المنظومة الأمنية؛ هو أمرٌ مفصليٌّ لإنجاح التجربة، لا سيّما وأن إصلاح المنظومة الأمنية يتطلب تدخلاً متعمّداً باختصاصات والأبعاد، ممّا

وأصبحت السياسة التونسية بدورها أقل رغبة في متابعة إصلاح قطاع الأمن بفعالية.

علاوة على ذلك، شجع الانقلاب في مصر العلمانيين في تونس ومعارضى حزب النهضة لتركيز جهودهم على إزاحة هذا الحزب من السلطة، كما غدت متابعة أجندة مكافحة الإرهاب اتجاه المراجعة داخل قطاع الأمن، مما يهدد حتى الإصلاحات المتواضعة التي أُجريت منذ انتفاضة 2011.

كما سلط قطاع الأمن في تونس الضوء على إجراءات الإصلاح الانتقائية، مثل إقالة بعض كبار الضباط أو إعادة تعيينهم، وبدء أنشطة التوعية العامة، وإدخال التدريب على حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة. لكن هذه الحلول كانت تفضلها وزارات الداخلية في المنطقة العربية كشعارات بدلاً من الإصلاح الجاد للقطاع الأمني.³⁶

وقد شهد قطاع الأمن تراجعاً الدعم لحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية بعد الثورة، فكثيراً ما يبلغ المواطنون بشكل روتيني عن شعور الإهمال وغياب الاتصال مع الحكومة، وارتفاع البطالة والتهميش، ففي 4 جانفي 2016، أثار اليأس بين الخريجين العاطلين عن العمل في إحدى هذه المناطق "القصرين"، اشتباكات مع قوات الأمن، وتخوف بعض المتظاهرين الشباب من التهديد المتزايد من الإرهاب الذي يستميل الشباب إليه، وعاد العديد من التونسيين إلى الحنين إلى الاستشهاد بعصر بن علي باعتباره وقتاً يفترض أنه أكثر استقراراً وأمناً. وكثيراً ما يتجاهل القطاع الأمني انتقادات وحشية الشرطة وتعذيبها، بحجة أن إصلاح قطاع الأمن حاد على جانب الطريق، كما أنه ليس لديه حافز كبير لمتابعة الإصلاحات الصعبة أو الحساسية سياسياً. فالإصلاحات بعيدة المدى تركز على مواجهة التهديدات الجوهريّة للاستقرار والتوظيف الديمقراطي، ولكنها لا تعالجها بشكل أساسي وجذري. كما أدى التركيز على قانون مكافحة الإرهاب إلى تأخير مجموعة من القوانين التشريعية والمؤسسية التي تمس الحاجة إليها في هذا الوضع.

ولم تحقق الإصلاح المطلوب، ربما باستثناء بعض التطورات الإيجابية في الحالة التونسية. ولهذا الفشل عدة أسباب، أجملها فيما يلي:

- اشتداد حدة الاستقطاب السياسي، الذي أدى لتسييس عملية إصلاح القطاع الأمني، وانهيار التوافق على أهدافها. فصار النمط السائد هو: إن قمع الجهاز الأمني للخصم السياسي لطرف ما، أشاد به الطرف المستفيد. وإن لم يفعل، طالب ذلك الطرف "بالإصلاح".

- ظهور تيارات قوية معادية لعملية إصلاح داخل المنظومة الأمنية، لأسباب بعضها عقدي (متعلق بالعقيدة الأمنية)، وبعضها اجتماعي نفسي، وبعضها مصلي نفعي. ثم قيام هذه التيارات بعرقلة أو إفساد العملية من الداخل. فبعض صانعي السياسات في وزارات الداخلية العربية ينظرون إلى عملية الإصلاح على أنها مجرد تعزيز للقدرات المادية الخاصة بالمؤسسات التابعة لهم.³⁵

وكان إصلاح قطاع الأمن في تونس متواضعاً، فالأحزاب السياسية التي ظهرت أو اكتسبت تسجيلاً قانونياً في عام 2011 ثبت أنها

متردة في التعامل معها، على الرغم من فوضى الشرطة وأجهزة الأمن السياسي، وجيوب دعم الإصلاح داخل وزارة الداخلية، وانعدام الثقة المتبادلين المعسكرين السياسيين العلماني والإسلامي وداخل كل منهما، وتحكم لوبيات قوية في الجهاز الأمني أعاق وحدة الهدف اللازمة لمتابعة الإصلاح. ونتيجة لذلك، حال قطاع الأمن إلى حد كبير من انتقال تونس دون الخضوع لإعادة هيكلة كبيرة، ناهيك عن التحول الديمقراطي، لكنه تحول من سلبية الأولية واستخدام مكافحة الإرهاب كوسيلة لإعادة تأكيد الحكم الذاتي والحفاظ على مصالحه.

لقد أتاحت الفرصة لإقامة حكم راشد على مستوى قطاع الأمن بحلول منتصف 2013. وبدأ من هذه النقطة ازدياد العنف السياسي وخاصة من قبل السلفيون المتشددون، وأصبح الرأي العام أكثر دعماً للسياسات الأمنية الحازمة،

الإصلاح ابتداء من شبكات أصحاب المصالح الفاسدين إلى البيروقراطية الإدارية المقاومة للتغيير.³⁷ إن عملية الإصلاح المؤسسي في سياق الثورات العربية - وخاصة عندما يتعلّق الأمر بالمؤسسة الأمنية في تونس- عرفت أنماطاً وتفاعلات جديدة، بل وكانت مسرحاً لإشكاليات معقّدة، وتحديات أكيدة، الأمر الذي ترتّب عليه مآلات متعدّدة وأفاق مختلفة فيما يتعلق بهذا المجال، ويمكن توضيح ذلك بشكل عام على الشكل الآتي:

أولاً-برزت فرصٌ جديدة لإصلاح الأجهزة الأمنية في العالم العربي في ضوء تحولات ما عُرف بالربيع العربي. وبدأت عملية مناقشة إشكاليات إصلاح هذه الأجهزة من ناحية، وتحديات التعاطي مع المقاربات الحديثة لتطوير العمل الشرطيّ العربيّ من ناحية أخرى. وهنا، يتعيّن على المنخرطين في عمليّة الإصلاح المؤسسيّ للأجهزة الأمنيّة، عند التفاعل مع الخبرات الدولية الحديثة في هذا المجال؛ فهم وضع هذه المؤسسات الهيكلية والتاريخية والتشريعية، في إطار النُظم السياسية العربية المختلفة، قبل الشروع في عمليات الإصلاح المرتقبة.

ثانياً-ظهرت إشكالية الرقابة المدنية والديمقراطية على المؤسسات الأمنية في معرض الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية. واختلفت القدرة على إعمالها من بلد لآخر، ففي الوقت الذي حققت فيه النقابات الأمنية في تونس تقدماً بارزاً في هذا الصدد، لم تنجح ثورة مصر بتعديل العلاقات المدنية العسكرية لصالح الطرف الأول، وبذلك أصبح من المهمّ التركيز على تعضيد مفهوم الرقابة المدنية الديمقراطية على المؤسسات الأمنية وترسيخه في السياق التونسي.

ثالثاً-فتحت الثورات العربية الباب للتحدّث عن فرص إصلاح المؤسسات الرقابية والمالية والجنائية في الوطن العربي وتونس خصوصاً وتحدياته.³⁸

وإذا كانت الدولة هي المسؤولة الأولى عن توفير الأمن والعدالة، لكنها ليست الكيان الوحيد التي يجب أن تتحمل هذه المسؤولية. وتتدخل مؤسسات الدولة الأخرى إلى جانب

وقد أصبح السياسيون التونسيون أيضاً أقل انفتاحاً على إصلاح القطاع الأمني منذ الهجمات الإرهابية عام 2015. في أعقاب الهجمات التي وقعت بين مارس وجوان، والتي أودت بحياة 59 شخصاً (معظمهم من السياح الأجانب)، حيث سجلت حالات وفاة تحت التعذيب، وقمع لحرية التعبير، واعتقالات شاملة في أعقاب الهجمات الإرهابية، والتي زادت من تآكل حماية حقوق الإنسان مما أدى بمنظمات مكافحة الإرهاب إلى انتقاد شديد لقانون مكافحة الإرهاب في تونس. وقد أنتجت "الحرب على الإرهاب" في تونس، رواية مناهضة للإصلاح، تفترض توتراً بين الأمن والاستقرار من جهة، والمساءلة والإقصاء في المعارضة. ورغم أنه قد تم تبادل هذه الآراء على نطاق واسع بين الجهات الفاعلة الدولية المشاركة في إصلاح قطاع الأمن في تونس. ومع ذلك، واجهت الجهات الفاعلة الدولية وقادة المجتمع المدني المحلي صعوبة في إقناع وزارة الداخلية بالحاجة إلى إصلاح شامل. فالشركاء الذين يريدون تحويل التركيز نحو الإصلاح والتحديث، يركزون على المعدات والوسائل المادية أكثر من تقديم حلول لأسباب المشكلة.

ويشعر العديد من الفاعلين التونسيين، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني، والسياسيين المنتخبين، وحتى بعض الموظفين البيروقراطيين، أن أحد العوائق الجذرية أمام الإصلاحات الضرورية هو وجود فيلق إداري بيروقراطي مقاوم للتغيير. ويصف الكثيرون المشكلة على أنها عقلية الأجيال المقاومة للإصلاح وللتغيير، والتي لا يمكن إجبارها بسهولة على التقاعد المبكر والخطوة نحو الماضي قدماً بأجندة إصلاحية هادفة. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، يتفوق الناس على النخبة من رجال الأعمال الفاسدين، حيث ينتخب بعض أعضائها مهمة رسم الخرائط وفهم العوائق البيروقراطية الرئيسية ومراكز الجمود المؤسسي التي تقف في طريق الإصلاح في تونس، وقد تم تكريس القليل من الاهتمام نسبياً لتطوير الاستراتيجيات التي يمكن لتونس من خلالها التغلب على العقبات الشائكة التي تواجه

ذلك سيكون مسارها محاطا بالكثير من التحديات التي قد تتطلب وقتا غير قصير للنجاح في مواجهتها.⁴⁰

خاتمة:

لقد أصبح الإصلاح الأمني ضرورة ملحة جدا في وقتنا الحالي لمعالجة الصراعات والنهوض بالتنمية وبناء أسس سلام طويل المدى في الدول النامية على الخصوص. ويهدف إصلاح القطاع الأمني في الدول النامية إلى ضمان أمن الأفراد من خلال مؤسسات أمنية فعالة وخاصة لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ورغم أن تونس من بين الدول النامية التي شهدت تغيرات جادة في سعيها لإصلاح القطاع الأمني خاصة بعد أحداث الثورة التونسية والإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، إلا أنها مازالت تحتاج إلى مضاعفة الجهود المبذولة، ومحاولة تقييم أكثر لإصلاحات القطاع الأمني فيها حيث ما زالت تونس تعاني من رواسب النظام السابق ولم تصل إلى درجة النضج بعد لكنها تسير بخطى طموحة نحو الإصلاح الأمني الشامل. وهو ما ينفي الفرضية المطروحة في هذه الدراسة حيث ان تونس رغم جهودها الحثيثة لإصلاح القطاع الأمني إلا أنها لم تحقق بعد الإصلاح المنشود بسبب عدم وصولها بعد الإصلاح الشامل للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الأمني في تونس بدون الإصلاح الشامل للدولة.

وختاما لا يسعنا إلا أن نؤكد أن إصلاح المؤسسة الأمنية هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الدستوري والسياسي في تونس، فوضع دستور جديد من شأنه أن يضفي شرعية جديدة على المؤسسة الأمنية التي عليها أن تتحول الى مؤسسة ديمقراطية تخضع لرقابة من نفس النوع. لكن الرهان الآن يبقى صعب المنال، إلا إذا أصبح الأمن جزءا من المعادلة الديمقراطية وسببا في نجاح الإصلاح الشامل للدولة، وهذا يتطلب ألا تكون الإصلاحات في القطاع الأمني فردية ومحدودة وغير مراعية للمصلحة الوطنية، بل يجب أن تكون هذه الإصلاحات جوهرية وشاملة لكل المقاربات الأمنية

ذلك بشكل رئيسي المؤسسات غير الرسمية. إن الهيكل المؤسسي للأمن يعني اعتماد رؤية جديدة لقطاع الأمن على أساس التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الأمن وبالمثل النظر في إقامة شراكة بينهما، كل في مجاله.

إن مفهوم الأمن في حد ذاته هو فكرة شاملة. الأمن ليس مجرد شعور بالخوف، بل هو نظام قيم ومبادئ حيث المؤسسات والسياسات تعمل في الدولة في خدمة المجتمع ومن أجل مستقبل أفضل للبشرية.

وهكذا، قد يبقى فهم الأمن ضيقًا ومربكًا ما لم ندرک مسبقًا أن الأمن له جوانب متعددة الأبعاد: البعد الإنساني، وبعدًا استراتيجيًا ومؤسسيًا أيضًا. فالأمن حق قبل كل شيء. إنه واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي حصلت على تكريس كبير. ففي الأساس، مفهوم الأمن البشري، كما تم تعريفه من قبل الأمم المتحدة للتنمية برنامج في أوائل التسعينات(1994)، ينطوي على حريات مزدوجة وطموح: التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، والرغبة في العيش بمستقبل أفضل. ويستند هذا التصور على الاعتقاد بأن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا.³⁹

ويحيل الإصلاح الأمني في الدول العربية عموما، ولاسيما في الأوساط الرسمية على طابع العصرية بحثا عن فاعلية أكبر لدى قوات حفظ النظام والقوات المسلحة عموما ومصالح جمع المعلومات، في حين يرى البعض في مقاربة أكثر شمولا ونجاعة أن الإصلاح الأمني يرتبط بعملية ديمقراطية شاملة تشمل كافة مؤسسات وأجهزة القطاع الأمني، بحيث يرتبط فعلها وأدائها بالخضوع الصارم للقانون وباحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين، وبالتماشي مع متطلبات الانفتاح والشفافية، كل ذلك في إطار تعزيز الرقابة المدنية والديمقراطية عليها من طرف عدة فاعلين رسميين وغير رسميين. ولا ريب أن وجهة النظر هذه ستكون كفيلا أكثر بإدراك مقاربة إصلاحية أكثر عمقا سيكون لها الدور في تعزيز فاعلية القطاع الأمني وترشيد السياسات الأمنية، ومع

1. رابطة اليسار العمالي: قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس، العدد الاول، مجلة الثورة الدائمة، تونس، 2012.
2. كويران هائلون: اصلاح القطاع الامني في تونس عام بعد الثورة، معهد السلام الامريكي، تقرير رقم: 304، مارس.
3. هيكل بن محفوظ: نظرة عامة على واقع الاصلاح في قطاع الامن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي مبادرة الاصلاح العربي.

قائمة المراجع:**باللغة العربية:****الكتب:**

1. أحمد الرشيد وآخرون:

المدخل للعلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، المكتب العربي لمعارف، القاهرة، 2003.

2. عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

المقالات:

1. الطيب بكوش: الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، جوان 2003.

2. عاطف صالح الرواتي: اصلاح المنظومة الامنية في تونس ما بعد الثورة: الواقع والآفاق، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 02، 2012.

3. عبد الفتاح لؤي، حمزاوي زين العابدين: الإصلاح الأمني بالمنطقة العربية: الأبعاد والرهانات، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، المغرب، مجلة دفاتر المركز عدد 10، 2017.

4. هشام دراجي: محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2019.

5. محمد الطرابلسي: الأوضاع الأمنية في تونس بعد الثورة: الواقع والتحديات: مجلة مقالاتي، تم الاطلاع عليها في تاريخ: 28.02.2013.

الاطروحات:

1. خير الدين العايب: الامن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، 3.

2. لطفي مزباني: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو-جزائرية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

التقارير:**المواقع الإلكترونية:**

1. شبكة الجزيرة الاعلامية، قطاع الأمن في دول الربيع العربي، لماذا تأخر الإصلاح؟، نقلا عن الرابط: <https://www.aljazeera.net.cd>

2. عمر عاشور: اصلاح قطاع الامن بين التعقيد والنجاح لماذا الفشل؟ تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 13:49 من [HTTPS://WWW.ALJAZEERA.NET](https://WWW.ALJAZEERA.NET)

3. منير الكشوش: تونس بين تطورات الثورة وأمال الإصلاح الديمقراطي، تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 19:09 من الرابط: <https://cutt.us/PuchE>

4. محمد شريف: جهاز الامن في تونس: ضرورة التحول في خدمة الحاكم الى خدمة المواطن، تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 18:15 من <http://www.swissin80.chlaraldetailcontent.html>

5. شاران غريوال: ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي لشرق الأوسط، 2016/02/14، الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 11:16 من الرابط: <https://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830>

6. صافيناز محمد احمد، عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات، تم الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 13:25 من <http://acpss.ahramdigital.org.eg>

7. نادين عبد الله: الإصلاح المؤسسي في العالم العربي: إشكاليات وتحديات وآفاق، تم الاطلاع عليها في 2019/02/17 على 13:25 من <https://www.arab-reform.net/ar/publication/4996/>

8. اصلاح القطاع الأمني: تم الاطلاع عليها في 2019/12/29 على 13:36 من [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI](https://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI)

9. قاموس المحيط الإلكتروني: تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 11:47 من الرابط: WWW.NOHEET.COM

10. سارة ميرش: اصلاح النظام القضائي في تونس، تم الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 12:08 من الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/59747>

باللغة الأجنبية:

¹¹ شبكة الجزيرة الإعلامية، قطاع الأمن في دول الربيع العربي، لماذا تأخر الإصلاح؟، نقلا عن الرابط: <https://www.aljazeera-net.cd>

¹² إصلاح القطاع الأمني: تم الاطلاع عليها في 2019/12/29 على 13:36 من [HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI](https://ar.wikipedia.org/wiki)

¹³ عمر عاشور: اصلاح قطاع الامن بين التعقيد والنجاح لماذا الفشل؟ تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 13:49 من [HTTPS://WWW.ALJAZEERA.NET](https://www.aljazeera.net)

¹⁴ الجزيرة الإعلامية، قطاع الأمن في دول الربيع العربي، لماذا تأخر الإصلاح؟، المرجع السابق.

¹⁵ منير الكشوش: تونس بين تطورات الثورة وأمال الإصلاح الديمقراطي، تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 19:09 من الرابط: <https://cutt.us/PuchE>

¹⁶ رابطة اليسار العمالي: قراءة للوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في تونس، العدد الاول، مجلة الثورة الدائمة، تونس، 2012.

¹⁷ محمد الطرابلسي: الأوضاع الأمنية في تونس بعد الثورة: الواقع والتحديات: مجلة مقالاتي، تم الاطلاع عليها في تاريخ: 28.02.2013

¹⁸ عاطف صالح الرواتي: اصلاح المنظومة الامنية في تونس ما بعد الثورة: الواقع والافاق، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 02، 2012، ص 55.

¹⁹ بيان صادر عن الوزارة الداخلية 07/مارس 2011.

²⁰ عاطف صالح الرواتي، المرجع السابق، ص ص 55-56

²¹ محمد شريف: جهاز الامن في تونس: ضرورة التحول في خدمة الحاكم الى خدمة المواطن، تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 18:15 <http://www.swissin80.chlaraldetailcontent.html>

²² شاران غريوال: ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي لشرق الأوسط، 14/02/2016 الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 11:16 من الرابط: <https://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830>

²³ كويران هائلون: اصلاح القطاع الامني في تونس عام بعد الثورة، معهد السلام الامريكي، تقرير رقم: 304، مارس 2012، ص 4.

²⁴ هيكل بن محفوظ: نظرة عامة على واقع الاصلاح في قطاع الامن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي مبادرة الاصلاح العربي، ص 04.

²⁵ كويران هائلون: المرجع السابق، ص 10.

²⁶ سارة ميرش: اصلاح النظام القضائي في تونس، تم الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 12:08 من الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/59747>

²⁷ كويران هائلون: المرجع السابق، ص 10.

²⁸ صافيناز محمد احمد، عام على الثورة التونسية: المسار والتحديات، تم الاطلاع عليها في 2019/12/31 على 13:25 من <http://acpps.ahramdigital.org.eg>

1. Alexis Arief, Carla E Humud: Political Transition in Tunisia, Congressional Research Service Reports, 2015.
2. BenmahfouthHeykel: Security Sector Governance In Tunisia: Challenges and Prospects, Public Law, University of Carthage, Tunisia, ,(March 2014).
3. Dworkin Anthony: Five years on new European agenda for north Africa, Published by the European Council on Foreign Relations (ECFR), London, UK, (February 2016).
4. John Baylis And Steve Smith ,Globalization Of World Politics ,Oxford University Press 2 Ed ,2001.
5. PetteHough : Understanding Global Security , London , Routled ,2004.
6. SayighYezid: Missed Opportunity, The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia, March 2015, available in <https://carnegie-mec.org/2015/03/17/missed-opportunity-politics-of-police-reform-in-egypt-and-tunisia-pub-59391>.

الهوامش:

- ¹ الطيب بكوش: الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، جوان 2003، ص 165.
- ²² قاموس المحيط الإلكتروني: تم الاطلاع عليها في 2019/12/30 على 11:47 من الرابط: WWW.NOHEET.COM
- ³ لطفي مزباني: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروبية-جزائرية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص ص 10-11
- ⁴ عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص 14.
- ⁵ PetteHough : Understanding Global Security , London , Routled ,2004 ,P7.
- ⁶ John Baylis And Steve Smith ,Globalization Of World Politics ,Oxford University Press 2 Ed ,2001, P255.
- ⁷ أحمد الرشيد وآخرون: المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص 3
- ⁸ خير الدين العايب: الامن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 1995، ص 27.
- ⁹ أحمد الرشيد: المرجع السابق، ص 18.
- ¹⁰ هشام دراجي: محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2019، ص 80.

²⁹نادين عبد الله: الإصلاح المؤسسي في العالم العربي: إشكاليات وتحديات وآفاق، تم الاطلاع عليها في 2019/02/17 على 13:25 من [/https://www.arab-reform.net/ar/publication/4996](https://www.arab-reform.net/ar/publication/4996)

³⁰Alexis Arieff, Carla E Humud: Political Transition in Tunisia, Congressional Research Service Reports, 2015, p10.

³¹كويران هائلون: المرجع السابق، ص11.

³²نادين عبد الله: المرجع السابق.

³³هيكل محفوظ: تطورات القطاع الأمني في تونس، المرجع السابق، ص06.

³⁴المرجع نفسه، ص12.

³⁵الجزيرة الاعلامية، قطاع الأمن في دول الربيع العربي، لماذا تأخر الإصلاح؟، المرجع السابق.

³⁶SayighYezid: Missed Opportunity, The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia, March 2015, available in <https://carnegie-mec.org/2015/03/17/missed-opportunity-politics-of-police-reform-in-egypt-and-tunisia-pub-59391>

³⁷Dworkin Anthony: Five years on new European agenda for north Africa, Published by the European Council on Foreign Relations (ECFR), London, UK, (February 2016).

³⁸نادين عبد الله: المرجع السابق.

³⁹BenmahfouthHeykel: Security Sector Governance In Tunisia: Challenges and Prospects, Public Law, University of Carthage, Tunisia, ,(March 2014).

⁴⁰عبد الفتاح لؤي، حمزاوي زين العابدين: الإصلاح الأمني بالمنطقة العربية: الأبعاد والرهنات، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، المغرب، مجلة دفاتر المركز عدد10، 2017.